



IFAD
INTERNATIONAL
FUND FOR
AGRICULTURAL
DEVELOPMENT

FIDA
FONDS
INTERNATIONAL
DE DÉVELOPPEMENT
AGRICOLE

FIDA
FONDO
INTERNACIONAL
DE DESARROLLO
AGRÍCOLA

IFAD
الصندوق
الدولي للتنمية
الزراعية

الدورة الخامسة والعشرون لمجلس المحافظين

تمويل التنمية - البعد الريفي

موجز ملاحظات رئيس مجلس المحافظين

المحافظون الموقرون،

شهد مجلس المحافظين تبادلاً ثرياً وعميقاً للآراء بشأن موضوع دورته المتمثل في "تمويل التنمية - البعد الريفي". وكانت أهداف قمة الألفية، ولا سيما هدف خفض الفقر بنسبة النصف بحلول عام 2015، نقطة الانطلاق للمداولات. ووافق المحافظون على أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي تعقده الأمم المتحدة يشكل فرصة هامة وحسنة التوقيت لتحويل هذا الحلم إلى حقيقة.

ولاحظ المحافظون أنه لا بد من التعجيل كثيراً بالوتيرة الحالية للحد من الفقر بغية تحقيق الهدف المنشود. كما لاحظوا أن الغالبية العظمى من الفقراء تعيش في المناطق الريفية حيث تشكل الزراعة والأنشطة المتصلة بها مورد الرزق الأساسي، وأكدوا أيضاً أهمية زيادة معدل التنمية الريفية والزراعية. ويتسم ذلك بأهمية حاسمة بغية تعزيز المعدلات الإجمالية للنمو الوطني وخلق الظروف المناسبة لتمكين فقراء الريف من الإفلات من فخ الفقر. وأكد أحد المحافظين "الأهمية المحورية للتنمية الزراعية في التخفيف من وطأة الفقر في صفوف المواطنين المعتمدين في العالم الذين يعيش معظمهم في المناطق الريفية".

وفي هذا الصدد فإن ضيف الشرف سيادة الرئيس أوباسانغو قد أكد "أن الحد من الفقر الريفي يجب أن يظل في موقع الصدارة في المهام الإنمائية العالمية".

ولاحظ المحافظون كذلك الانخفاض الحاد للغاية للمساعدة الإنمائية الخارجية للتنمية الريفية الذي شهده العقد الماضي، والذي توازي مع هبوط شديد في مخصصات الموارد المحلية للقطاع الريفي. ومرة أخرى نستشهد بما قاله الرئيس أوباسانغو الذي تساءل "ماذا حدث؟ وما هي طبيعة الخطأ وما الذي علينا اتخاذه من تدابير علاجية". كما أعرب الرئيس أوباسانغو عن أمله في أن تتوصل مداولات المجلس إلى إجابات على هذه الأسئلة وأن ترسم معالم الطريق نحو الأمام، ولا سيما في سياق مؤتمر تمويل التنمية.

ووفر حوارنا التفاعلي طائفة متنوعة من الأفكار الهامة بشأن هذا الموضوع الحاسم. ولاحظ السفير جاكوبي، الذي عرض سياقاً شاملاً لعملية تمويل التنمية، أن الوثيقة الهامة التي أعدت للمؤتمر، والتي تحمل اسم توافق مونتييري، توفر مرتكزا أساسيا. أما القيادة السياسية التي سيقدمها رؤساء الدول والحكومات في مونتييري فستتيح فرصة لترسيخ هذا المرتكز أكثر فأكثر. ولاحظ العديد من المحافظين أن وثيقة توافق مونتييري تحتوي على بضع إشارات فحسب إلى التنمية الريفية، أو الزراعة، أو الفقر الريفي. وفي هذا الصدد، وكما أشار أحد المشاركين في المداولات، وهو السيد سارتاج عزيز، فإن من المهم أن يتناول رؤساء الدول والحكومات في خطبهم أمام المؤتمر قضية البعد الريفي لتمويل التنمية.

وتقدم مشاركان آخرا، هما السيد روبرتو بيزيو والسيدة ماغي كيفوزي، بأفكار مهمة عن الطرق المحددة التي يمكن من خلالها تكثيف جهود تمكين الفقراء على مستوى المجتمعات المحلية. وأبرز هذان المشاركان الدور الذي يمكن أن يضطلع به التمويل الصغري والريفي في حشد الموارد لمساندة الفقراء. كما أكد السيد بيزيو الحاجة إلى المساءلة والى مراقبة كيفية قرارات المؤتمرات الدولية. ورحب المحافظون على درجة الخصوص بالنبرة القوية من الأمل والتفاؤل التي أكدت فيها السيدة كيفوزي أن بالمستطاع استئصال الفقر كما حدث في بلدها أوغندا حيث هبطت نسبة الفقر خلال السنوات العشر الماضية من 56 إلى 35 في المائة. ويعتبر ذلك مشجعا على نحو خاص بالنظر إلى خبرتها الميدانية بالذات مع أيتام الإيدز الذين يعتبرون وبحق أكثر الفقراء حرمانا.

وخلال المداولات أكد بعض المحافظين ضرورة بذل المزيد من الجهود في مونتييري لتعزيز مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار بعض المحافظين إلى أهمية مكافحة الإيدز والأمراض الأخرى، ولا سيما في أفريقيا، والحاجة إلى توسيع خدمات التعليم، وخاصة تعليم الفتيات. وفي الوقت ذاته فإنهم أكدوا أن من الضروري إرساء توازن أكبر بين الاستثمار في القطاعات الاجتماعية والموارد المخصصة للزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى التي تتحكم بموارد رزق الفقراء. وفي هذا السياق فقد حض بعض المحافظين البلدان القادرة على أن توضح في مونتييري السبل التي تعتمزم استخدامها للمضي قدما نحو الهدف المعتمد دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع تحديد إطار زمني للقيام بذلك في الوقت ذاته.

وأكد المحافظون أيضا أهمية تلاحم السياسات الإنمائية، والتجارية، والنظمية لخلق بيئة مواتية لتحقيق هدف قمة الألفية المتعلق بالحد من الفقر. وسيستكمل ذلك ويعزز من جهود الحكومات الساعية إلى بناء الظروف الوطنية المواتية لتحقيق التنمية والحد من الفقر بسرعة.

وفي هذا الصدد فإن العديد من المحافظين أبرزوا الحاجة إلى أسواق تتسم بالشفافية وبسهولة الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للمنسوجات والصادرات الزراعية من البلدان النامية. ولفت عدد من المحافظين الانتباه إلى آثار إعانات الصادرات والإعانات الزراعية الأخرى التي توفرها البلدان المتقدمة والتي تزيد أضعافا مضاعفة عن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وتحول مثل هذه الإعانات دون توافر فرص عادلة لمنتجات البلدان النامية. ودعا هؤلاء إلى إدخال إصلاحات سريعة في هذا الصدد على نحو ما ترمي إليه الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية التي أطلقت في الدوحة مؤخرا.

وأكد المحافظون أهمية الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة والأجنبية، بالنسبة للتنمية الزراعية والريفية. ولاحظوا أن تيسير الوصول إلى الأسواق الدولية، إلى جانب تعزيز المساعدة الإنمائية، سيساعد على خلق الظروف التي يمكن فيها للبلدان النامية الفقيرة أن تجتنب الاستثمارات المباشرة والأجنبية لقطاع التنمية الزراعية.

وكان من بين الموضوعات الرئيسية الأخرى التي قام المحافظون بلفت الانتباه إليها مسألة أعباء ديون البلدان النامية. ورحب المحافظون بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكنهم أشاروا إلى أهمية تعزيز الجهود لضمان أن يكون بالمستطاع فعلا تحمل تلك الأعباء.

وأخيرا أكد المحافظون أهمية الصندوق وصلته بجهود الحد من الفقر الريفي وتحقيق أهداف قمة الألفية الخاصة بمكافحة الفقر. وجرى التأكيد على أن "الصندوق بتركيزه الحصري على الفقر الريفي يحتل موقعا فريدا في صفوف المؤسسات الدولية ومن ثم فإنه مهياً للاضطلاع بدور هام في هذه الجهود". ولقد اقترح الرئيس اوباسانغو بالفعل إرساء ائتلاف عالمي يقوده الصندوق ويضم كل الجهات المعنية لمكافحة الفقر الريفي.

المحافظون المقرون،

أنني أعتقد أننا أجرينا مداولات مهمة ومثمرة بشأن الاتجاهات الحالية التي تؤثر وتحد من التنمية الزراعية والريفية ومعدل خفض الفقر. وترسم الأفكار التي طرحت أثناء مداولاتنا معالم الطريق إلى الأمام. اسمحوا لي أن أعرب عن أملتي في أن تتضمن بيانات رؤساء الوفود في مؤتمر موننتيري إشارات قوية إلى أهمية الحد من الفقر الريفي وضرورة توفير قدر أكبر من المساندة، والأولوية، والموارد للتنمية الزراعية والريفية بغية تحقيق أهداف قمة الألفية.